الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

7 **ربيع أول** 1436 –29 **ديسمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

ترقد بالمستشفى العام بعد تعرضها لكسور إثر محاولة هروبها من المنزل

قنصلية المغرب: زرنا "معنَّفة جازان" وسنوكل محامياً لملاحقة زوجها

المصدر: جريدة سبق الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/Squgde

قاسم الخبراني- سبق- الرياض:
زار وفد من قنصلية دولة المغرب بجدة الفتاة المعنفة (عزيزة - 20 عاماً)، التي لا تزال ترقد بمستشفى جازان العام منذ ثلاثة أسابيع، بعد تعرضها لكسور في العمود الفقري أثناء محاولتها الهرب من منزل زوجها؛ وذلك للوقوف على حالتها.
من جانبه، قال مندوب القنصلية المغربية سعيد بودوج في تصريح خاص لـ"سبق" إن وفداً من القنصلية زار "عزيزة" أمس بمستشفى جازان العام، التي تعرضت للتعنيف على يد زوجها السعودي؛ وذلك للاطمئنان عليها، موضحاً أنه سيتم توكيل محامٍ لمقاضاة زوجها السعودي، ولمتابعة قضيتها لدى الجهات المعنية.
وكشف "بودوج" أن "عزيزة" جاءت إلى السعودية بطريقة نظامية، إلا أنها لم تسجَّل عند دخولها لدى قنصلية بلدها، وهو ما وضعهم في إشكالية، مشيراً إلى أن قضيتها أصبحت الآن بيد القنصلية، وسيتم متابعتها حتى إنهائها؛ ليتسنى لها العودة للمغرب بعد أخذ كامل حقها عن طريق القضاء.
وكانت قضية "عزيزة" قد بدأت فصولها منذ قرابة ثلاثة أسابيع، ونشرتها "سبق"، وذلك عندما سقطت من الدور الثاني أثناء محاولتها الهرب من منزل زوجها بسبب التعنيف الذي تعرضت له؛ ونُقلت إلى مستشفى جازان العام قبل أن تتدخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للتحقيق بعد تلقيها بلاغاً من صديقتها.
وأكدت "صحة جازان" لـ "سبق" في حينها أن الفتاة استقبلها مستشفى جازان العام في تاريخ 7 / 2 / 1436، إثر ادعاء سقوط في المنزل، مشيرة إلى أنه اتضح أن لديها إصابات متعددة وكدمات متفرقة وكسوراً غير متحركة في ثلاث فقرات بالعمود الفقري، وأنها لا تحتاج لأي تدخل جراحي.

إعادة طفلة الـ3 أشهر لوالدتها بحكم قضائي سريع

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2014/20141228/36477

المدينة المنورة - علي الأحمدي
أعادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة طفلة رضيعة (3 أشهر) لوالدتها بحكم قضائي مستعجل بعد أقل من 48 ساعة من حادثة قيام والد الطفلة بأخذها من والدتها قسراً بسبب خلافات زوجية .

وأوضحت المشرفة على فرع الجمعية شرف القرافي، أن بقاء الطفلة بعيداً عن والدتها يشكل خطراً على حياتها وقد يحرمها من الحق في الحياة.
وأضافت القرافي، أنه في مثل هذه الحالات لابد من اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية السريعة لحماية الطفل حتى وإن كان من احد الوالدين أو الوصي القانوني عليه.
وبينت أنه وبموجب المادة الرابعة من نظام الحماية من الإيذاء فقد تم التنسيق مع الشرطة التي بذلت جهوداً مثمرة وعاجلة وهو ما عهدناه منهم، حيث تم إصدار أمر قضائي مستعجل بتسليم الطفلة لوالدتها وقالت أثمن هذا الإجراء القضائي المستعجل الذي يشكر عليه فضيلة القاضي، وتم تسليم الطفلة فعلاً لوالدتها ،ونوهت القرافي بجميع الجهات الحكومية وتعاونها فيما يتعلق بمصالح وحقوق الأطفال .

اليوم

لم يتجاوز الـ14 من عمره

طفل جديد ضحية عنف الآباء بجازان والتحقيقات مستمرة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4037294

علي ضباح – جازان
تحقق الجهات الأمنية في منطقة جازان بحادثة تعرض «حدَث» لا يتجاوز عمره 14 عاما لعنف أسري من والده أدخل على إثرها مستشفى جازان العام.
وكشف مصدر لـ"اليوم" أن شرطة مدينة جازان استقبل بلاغا من مستشفى جازان العام عن وجود شخص مصاب لديهم تعرض لعنف أسري وأنه فور تلقي البلاغ انتقلت الشرطة للمستشفى لمعاينة المصاب، واتضح بأنه حدث "طفل" يبلغ من العمر 14 عاما وطالب بالمرحلة المتوسطة، مضيفا إلى أنه صدر تقرير طبي يؤكد إصابة الطفل بخدوش متفرقة في منطقة أسفل الوجه وخدوش واحمرار في الصدر وازرقاق في منطقة حول السرة مع خدوش وتورم أسفل الظهر، وبين أن التقرير أوضح أن مدة شفاء الطفل سبعة أيام لخلوه من الكسور وأن الحدث أفاد بأن من قام بضربه وتعنيفه هو والده.
من جهته أكد الناطق الإعلامي بصحة جازان محمد الصميلي أن مستشفى جازان العام استقبل طفلا يبلغ من العمر 14 عاما إثر اعتداء جسدي عليه وبالفحص الطبي اتضح إصابته بخدوش وكدمات بالوجه والبطن والظهر ولا توجد إصابات داخلية وكسور، مبيناً أنه تم معاينته من قبل الأطباء وصرف له العلاج اللازم ومن قبل لجنة الحماية من العنف الأسري والتي خاطبت الجهات المعنية في مثل هذه الحالات.
وأوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان أحمد البهلكي إلى أن العنف ليس حكرا على فئة اجتماعية أو وظيفية أو تعليمية محددة، فهو مرتبط بظروفه وملابساته ودوافعه ونفسية أصحابه، مبينا أنه كلما تعرض الإنسان للعنف في حياته قوي احتمال أن يكون هو عنيفا، فكأنه ينتقم ممن عنفه في الطرف الأضعف الذي يجد مبررا أو فرصة لممارسة عنفه عليه وأن هذا هو مسار الموضوع ببساطة.
وأشار البهلكي إلى أن مراكز الدراسات الاجتماعية مطالبة بدراسة العنف ودوافعه ونسبة شيوعه لدى فئات أكثر من غيرها، وذلك لتلافي أسباب تحوله إلى عقدة نفسية اجتماعية تضر بالهدوء الاجتماعي والترابط الأسري، مشيرا إلى أن قضية الطفل مازالت تحت البحث والاستقصاء، وتم رصدها في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان وستتعامل معها وفق الآليات المتبعة لديها.

• الادعاء العام" تنظر في تعنيف أب لابنه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Con20141229743764.htm

افتخار باحفين (جازان)
تنظر هيئة التحقيق والادعاء العام في جازان قضية عنف تعرض له فتى في الـ14 من عمره من قبل والده، وكانت شرطة منطقة جازان تلقت بلاغا من مستشفى جازان العام عن وجود حالة عنف أسري ضد فتى، وتشير التحقيقات الأولية إلى أنه تعرض للعنف من والده، ونقل للمستشفى لتلقي العلاج وإبلاغ الجهات ذات الاختصاص لمتابعة حالته التي تندرج تحت العنف.
من جهته، أكد الناطق الإعلامي في شرطة منطقة جازان الرائد عبدالرحمن الزهراني تلقيهم بلاغا بوجود عنف ضد شاب في 14 من عمره، مبينا أنه جرى إحالة القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام.
بدوره، أوضح المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جازان أحمد البهكلي أن العنف ليس حكرا على فئة اجتماعية أو وظيفية أو تعليمية محددة؛ فهو مرتبط بظروفه وملابساته ودوافعه ونفسية مرتكبيه، لافتا إلى أنه كلما تعرض الإنسان للعنف في حياته قوي احتمال أن يكون هو عنيفا؛ فكأنه ينتقم ممن عنفه في الطرف الأضعف الذي يجد مبررا أو فرصة لممارسة عنفه عليه.
وطالب مراكز الدراسات الاجتماعية بدراسة العنف ودوافعه ونسبة شيوعه لدى فئات أكثر من غيرها، وذلك لتلافي أسباب تحوله إلى عقدة نفسية اجتماعية تضر بالهدوء الاجتماعي والترابط الأسري.
وقال البهكلي: «والقضية الأخيرة التي نحن بصددها مازالت تحت البحث والاستقصاء، وقد رصدناها في فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان وسنتعامل معها وفق الآليات المتبعة لدينا».

بعد أن أخذها والدها قسرا

• حقوق الإنسان" في المدينة تعيد رضيعة لوالدتها خلال48 ساعة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/29/article_918648.html

مريم الجهني من المدينة المنورة
أعاد فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة، طفلة رضيعة تبلغ من العمر ثلاثة أشهر إلى والدتها بعد أن أخذها والدها قسراً منها، إثر خلافات زوجية نشبت بينهما، وذلك خلال 48 ساعة، في الوقت الذي أكدت فيه المشرفة على فرع الجمعية في منطقة المدينة المنورة، أن بقاء الطفلة في هذه السن بعيداً عن والدتها يعرض حياتها للخطر، ويحرمها من الحق في الحياة والبقاء.

وقالت لـ"الاقتصادية" شرف بنت أحمد القرافي المشرفة على فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة، إنه في مثل هذه الحالات لابد من اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية لحماية الطفل، حتى إن كان من أحد الوالدين أو الوصي القانوني عليه، وبموجب المادة الرابعة من نظام الحماية من الإيذاء، فقد تم التنسيق مع الشرطة التي بذلت جهوداً مثمرة وعاجلة حول القضية.

وأضافت القرافي أنه تم إصدار أمر قضائي مستعجل بتسليم الطفلة لوالدتها، مثمنة في الوقت ذاته للقاضي هذا الإجراء المستعجل الذي اتخذه، ومكن بموجب هذا الأمر من تسليم الطفلة لوالدتها خلال 48 ساعة.

وأشارت القرافي إلى أن جميع الجهات أصبح لديها وعي كامل بأنه في كل الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل، وذلك وفق ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في مادتها الثالثة، التي انضمت إليها المملكة وأصبحت جزءا من أنظمتها.

من جانبها، أشادت الدكتورة أمل بنت محمد الكفراوي اختصاصية الأمراض النفسية والعصبية، بسرعة الإجراء الذي اتخذته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والجهات المعنية بالتعاون معها، والقيام بدورها المهم في إعادة الرضيعة إلى والدتها، مشيرة إلى أن فصل الطفلة عن والدتها في سن الرضاعة يؤثر في نمو العلاقة التي تربط الطفل بأمه من جانب التغذية، إضافة إلى الآثار النفسية التي ستترتب على حياة الطفل في حال طال انفصاله عن والدته، وأضافت أنه ينبغي ألاّ يعرّض الأطفال لمواقف سيئة وقاسية إثر الخلافات التي تنشب بين الأب والأم، مشيرة إلى أن ذلك الأثر والضرر النفسي يمتد إلى الأم، حيث يعرضها إلى حالات من الاكتئاب والتوتر وإحداث فجوة في العلاقة بين الأب والأم، تجعل من عودة الحياة بين الطرفين أمراً صعباً لقسوة التصرف الذي قام به الأب تجاه الطفل وأمه، حيث يعتبر بالنسبة لهما مستقبلياً ذنباً لا يغتفر.

• حقوق الإنسان" تعيد • رضيعة" لوالدتها بعد خلاف • أسري"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

المدينة المنورة - مصلح مطر

تفاعلت جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة مع نداء استغاثة سيدة سعودية بإعادة طفلتها الرضيعة إليها بعد أن أخذها والدها بالقوة، وذلك بسبب خلاف عائلي نتج منه طلاقها، وتدخلت جمعية حقوق الإنسان وشرطة منطقة المدينة المنورة والمحكمة الشرعية بإعادة الطفلة الرضيعة إلى حضن أمها خلال 48ساعة.

وأوضحت المشرفة على فرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي أن الجمعية تمكنت من إعادة طفلة رضيعة تبلغ من العمر ثلاثة أشهر، أخذها والدها من والدتها قسراً بسبب خلافات زوجية، مشيرة إلى أن بقاء الطفلة بعيداً عن والدتها خطر على حياتها، ما يتسبب في حرمانها من الحق في الحياة والبقاء.

وأضافت: «في مثل هذه الحالات لابد من اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية كافة، لحماية الطفل حتى وإن كان من أحد الوالدين، أو الوصي القانوني عليه، وذلك بموجب المادة الرابعة من نظام الحماية من الإيذاء، فتم التنسيق مع الشرطة التي بذلت جهوداً عاجلة في إرجاع الطفلة إلى أمها، وإصدار أمر قضائي مستعجل بتسليم الطفلة لوالدتها.«

وثمنت القرافي الإجراء القضائي المستعجل، الذي مكن من تسليم الطفلة لوالدتها خلال 48 ساعة، مفيدة بأن الجهات المختصة كافة أصبح لديها وعي كامل بالإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء عملت عليها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة، أم الخاصة، أم المحاكم أم السلطات الإدارية الأخرى بتولية الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.

وأشارت إلى أن تكاتف الجهات المختصة مع عمل الجمعية يأتي وفق ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في مادتها الثالثة، والتي انضمت إليها السعودية وأصبحت جزءاً من أنظمتها.

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

سيدة بمحايل تعيش على الصدقات..وأبناؤها يتناوبون على فراش واحد

المصدر: جريدة الوئام الاربعاء 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

محايل عسير: الوئام:
كشفت الناشطة الاجتماعية بمنطقة عسير والمتعاونة بجمعية حقوق الإنسان (فرع أبها) ومشرفة لجنة التنمية الاجتماعية بمحافظة محايل، نورة مروعي عسيري، عن حالة إنسانية جديدة لامرأة مهجورة في إحدى قرى محافظة محايل.
وأوضحت عسيري أنه بعد الاطلاع والبحث والزيارة الميدانية للمواطنة أم عبد الرحمن، تبين أنها مهجورة وتعيش بمعزل عن زوجها ولديها أربعة من الأبناء، أكبرهم في السابعة عشرة من عمره، ومنزلها شبه خاوٍ من الأثاث وبه الكثير من التشققات في الأسقف والأرضيات، ويتبادل أبناؤها المبيت على فراش واحد، بينما تفترش هي الأرض في كثير من الأحيان بين أبنائها لتشعرهم بالأمان.
وقالت أم عبد الرحمن: «منذ سنوات ونحن نعيش بهذه الحالة»، وإنهالا تملك مصدر دخل يعينها ويكفيها الحاجة إلى الناس، وأكدت أن زوجها لا ينفق عليهم ولا يعرفون منه سوى بعض الأرزاق التي تعينهم على الاستمرار في الحياة من حين لآخر.
وتابعت أم عبد الرحمن أنها لا تملك مالا تشتري به أثاثا ولا تستطيع ترميم منزلها ولا حتى إصلاح دورات المياه التي تسببت في زيادة سوء حالتها الصحية، حيث إنها مريضة قلبيا وتقرر لها إجراء عملية جراحية بمستشفى عسير، ولكنها تتردد في الذهاب؛ فقلبها معلق بأبنائها خوفا وشفقة عليهم.
وتساءت الناشطة نورة مروعي عن حق المرأة المهجورة الذي أقرته حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله والتي يحرص عليها ويجعلها أول اهتماماته وهي قضاء حاجات النساء من المطلقات والأرامل والمهجورات التي لم تشمل أم عبد الرحمن، وللأسف حرمت من حقوقها كمواطنة ولا تملك حتى وسيلة نقل للمراجعة والمطالبة بها.
وأشارت عسيري إلى ضرورة حرص الجمعيات الخيرية على الوصول للمحتاجين ومساعدتهم، وخصوصا المتعففين والمتعففات ومنحهم حقوقهم التي قدمتها لهم دولتهم ولم تتجاهلهم فيها، مضيفة أن المدة التي قضوها في البحث التطوعي تؤكد تقصير هذه الجهات دون استثناء، مشددة على ضرورة التكاتف للإبلاغ عن مثل هذه الحالات لتجري معالجتها دون تأخير.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

جدة: محامون متطوعون يتأهبون لرفع دعاوى قضائية ضد متهمين في حوادث "حفر الصرف"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي

في الوقت الذي ينتظر فيه إعلان نتائج التحقيق في قضايا السقوط في حفر الصرف الصحي بمحافظة جدة خلال الفترة الماضية، يعكف عدد من المحامين السعوديين بالتشاور مع ذوي الضحايا في مناقشة الآلية التي من خلالها ستتم محاسبة المتسبب والإعداد لتحرير دعوى قضائية أمام محاكم المحافظة خلال الأيام المقبلة.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن مجموعة من المحامين المتطوعين بدأوا في تقديم استشارات قانونية لذوي ضحايا حفر الصرف الصحي، تمهيداً لتقديمها إلى القضاء ممثلاً في المحكمة الإدارية بالمحافظة لمحاكمة المتسبب فيها.

ويأتي تحرك ذوي الضحايا بعد أشهر من تشكيل لجنة للتحقيق في إحدى قضايا السقوط والتي راح ضحيتها طفل ووالده بعد سقوطهما في حفرة للصرف الصحي في شارع التحلية بجدة.

وبحسب المصادر، فإن الدعوى القضائية التي من المنتظر تقديمها إلى المحكمة ستتضمن مطالبات أبرزها معاقبة المتسبب من الجهات الحكومية، لا سيما وأن ما حدث كان نتيجة إهمال وتراخ، إضافة إلى المطالبة بالحكم الشرعي في ضحايا تلك الحفر.

من جانبه، علق المحامي والمستشار القانوني على محاكمة المتسببين في قضايا السقوط في حفر الصرف الصحي بقوله إن من تسبب في الإهمال فإنه «المسؤول «المباشر سواء أكان شخصاً، أم جهة إدارية ما لم يثبت عدم التفريط من خلال وضع وسائل السلامة في شكل واضح، مشيراً إلى أن ذلك يرجع في تقدير كل واقعة من خلال تقدير المحكمة المختصة استناجاً على التقارير الطبية، ووسائل الإثبات كافة.

وقال: « إذا كان المتسبب شخصاً فينظر هل يوجد شق جنائي، وتقام أمام المحكمة الجزائية بعد مرورها على هيئة التحقيق والادعاء العام للنظر في الحقين العام والخاص، وفي حال انتفاء الشق الجنائي فيتم نظرها أمام المحاكم العامة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار كافة بحسب كل واقعة.«

وتابع : «إذا كان المتسبب جهة إدارية فتنظر أمام المحاكم الإدارية كدعوى تعويض عن الأضرار كافة، استناداً إلى المادة 13 من نظام ديوان المظالم.«

وكان أهالي ضحايا حفر الصرف الصحي طالبوا خلال وقت سابق بسرعة إعلان نتائج التحقيق، ومعرفة الجهة المتسببة سواء أكانت جهة حكومية، أم أفراداً وغيرهما، فيما سارعت الجهات المختصة إلى التشديد على المقاولين بإعادة وضع «الحفر» كما كانت عليه، مع المتابعة والمراقبة المستمرة للتأكد من إتمام العملية في شكل كامل، وتغطية المناهل بإحكام وتحملهم المسؤولية الكاملة وفقاً للأنظمة والتعليمات، إذ دانت أمانة جدة جهات حكومية وشركات تعمل لمصلحة مشاريعها، بالتسبب في استفحال وجود الحفر والمناهل من دون معالجة وضعها وإعادتها كما كانت عليه، متوعدة بإصدار كشف حساب للتعريف بأسماء الشركات والجهات الحكومية التي تسببت في وجود الحفر والمناهل المنتشرة في شوارع جدة، وراح ضحيتها ثلاثة أشخاص في أقل من شهرين.

قانوني: «التعويضات» لا تخضع لمعايير محددة في السعودية

>اعتبر المستشار القانوني محمد الديني خلال حديثه إلى «الحياة» أن عدم وجود معايير معروفة للتعويضات لدى الجهات الحكومية والقضاء فاقم من قضية التعويضات، إذ أصبحت تعتمد في شكل كبير وحصري على التقديرات الشخصية في المجالات كافة، وذلك في التعويضات العقارية والطبية وحتى التعويضات التي تتعلق بالديات والكوارث.

وقال «إن عدم وجود معايير لتقدير التعويضات هو أمر لاشك مهم ومهم جداً، لأنه لا توجد لدينا معايير واضحة في مسألة تقدير الضرر، ويخضع ذلك لتقدير القاضي، وهذا الأمر موجود في المحاكم الأوروبية والأميركية والتي تسمع فيها عن التعويضات المالية الكبيرة.»

ويرى أن الاحتيال في التعويضات أمر يعود إلى الضمير الحي للإنسان، فمن يمارس ذلك على الأنظمة في كافة أنواع القضايا وليس في قضايا التعويضات فقط لا يمكن السيطرة عليه، لأن المسألة مسألة ضمير، مضيفاً: «أود أن أنبه إلى أن التعويض عن الضرر من الناحية القضائية والقانونية يعتمد على القاعدة القانونية وهي الخطأ والضرر، والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وبالتالي فإنه عند رفع دعوى التعويض لابد من توافر هذه الأركان الثلاثة للقاعدة حتى تكون دعوى التعويض صحيحة.»

وأشار إلى أنه عند رفع دعوى التعويض لابد من مراعاة جانبين مهمين الأول الشكل والثاني الموضوع وكلا الجانبين يتعلق بنوع الضرر والجهة المرتكبة للخطأ وهل هي جهة حكومية أو جهة خاصة ووقت ارتكاب الخطأ وبناء على تلك المعطيات فإنه يتم تحديد المحكمة المختصة وهل هناك مدة نظامية لرفع الدعوى وبعد ذلك تحديد الصفة لكل طرف من أطراف الدعوى.

قضايا "الحجر" تسجل ارتفاعاً بـ110 في المئة... والرياض تستحوذ على "الغالبية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

الدمام – شادن الحايك

ارتفع عدد قضايا الحجر التي شهدتها المحاكم السعودية خلال العام الماضي، مقارنة بما سبقه، فاق الضعف، مسجلاً نحو 110 في المئة. وبلغ عددها في العام الماضي 55 قضية، فيما لم يجتز 23 قضية في 1434هـ. بحسب إحصاءات أصدرتها وزارة العدل أخيراً.

وفي مقابل قضايا الحجر، التي استحوذت الرياض فيها على الصدارة خلال العامين الماضيين، شهدت المحاكم السعودية سبع قضايا للمطالبة برفع الحجر.

وكشفت إحصاءات وزارة العدل، تصدّر مدينة الرياض في عدد قضايا الحجر على مدار عامين متتالين، إذ بلغ عددها في 1434هـ، عشر قضايا، والماضي 19 قضية. وسجلت المدينة المنورة قضيتين في 1434هـ، و12 في الماضي.

وكان نصيب المنطقة الشرقية ست قضايا خلال 1434هـ، و 12 في العام الماضي. تليها مكة المكرمة بأربع قضايا في 1434هـ، ليرتفع إلى 11 في العام الماضي. وثبتت القصيم على قضية واحدة في العامين. فيما شهدت بعض المناطق دعاوى رفع الحجر. منها قضيتان في الرياض خلال العامين الماضيين، ومكة المكرمة دعوى واحدة لرفع الحجر في العام الماضي، و دعوتان بالشرقية خلال 1434هـ، ودعوة واحدة في العام الماضي.

بدوره، قال المستشار القانون الدولي المحامي حسين الشمري لـ «الحياة»: «إن هناك خلطاً بين مصطلحات القوامة والحجر والوصاية»، موضحاً أن القيّم هو «نائب قانوني عن المحجور عليه، يقوم على مصالحه وأمواله، إذ يسد النقص الذي يلحق بأهلية المحجور عليه، الذي لا يستطيع إدارة أمواله بنفسه، لما اعتراه من عوارض الأهلية».

وحول أسباب الحجر، أوضح الشمري: «إن أبرزها الجنون، وهو ما يطرأ على عقل الإنسان فيزيل العقل والتمييز، والعته، وهو مثل الجنون وهو آفة تصيب العقل وتنقص من كماله، والسفه، وهو خفة تعتري الإنسان فتحمله على العمل بخلاف مقتضى العقل والشرع مثل تبذير المال وإتلافه، وكذلك الغفلة، وهى الإقبال على التصرفات من دون الاهتداء إلى الربح فيها، وقبول غبن فاحش، ما يهدد المال بخطر الضياع».

وذكر المحامي الشمري أنه «يراعَى أن الجنون والعته لا يمكن الوقوف عليهما إلا بندب الطبيب المختص، أما السفه والغفلة فلا يجب ندب طبيب للكشف عنهما، بل يمكن كشفهما من واقع التحقيقات، وما تستظهره من تصرفات المطلوب الحجر عليه، وما تكشف عنه المستندات أيضاً». وعن الحجر، قال: «الحجر لا يوقع إلا على البالغ لسن الرشد، إذا بلغها

واعتراه عارض من عوارض الأهلية الأربعة السابقة. أما القاصر إذا اعتراه مثل هذا العارض قبل بلوغ سن الرشد، فتستمر الوصاية أو الولاية عليه، كما يشترط وجود أموال للمطلوب توقيع الحجر عليه، وعدم قدرته على إدارتها ليتم على ضوء ذلك توقيع الحجر عليه».

ولفت إلى أن الحجر هو «من الحدود، التي يجب أن تدرأ بالشبهات، فهو يهدف إلى الحفاظ على أموال المحجور عليه، ويكون الحجر بحكم يصدر من المحكمة بعد التحقيق في الأوراق والوقوف على حال المطلوب الحجر عليه، وعدم قدرته على إدارة أمواله بنفسه، ومن ثم تعيّن عليه قيماً لإدارة أمواله»، مردفاً أنه «في حال الحجر يتعين وجود القيّم، وهو «النائب عن المحجور عليه والمعين من المحكمة لإدارة أموال المحجور عليه، يشترط في القيّم ما يشترط في الوصي من شروط للصلاحية للقوامة».

وذكر المحامي الشمري أن «رفع الحجر يتم إذا ثبتت سلامة المحجور عليه وشفاؤه من العارض الذي اعتراه، ولا يرفع الحجر إلا بحكم، تختص المحكمة بتوقيع الحجر ورفعه، وتعيين القيّم ومراقبة أعماله، والفصل في حساباته وعزله واستبداله، والإذن للمحجور عليه بتسلم أمواله لإدارتها، وتعيين مأذون بالخصومة عنه وتقدير نفقة له في ماله»، مؤكداً «أن التهديد بالحجر من دون وجود سبب وإثبات لن يؤخذ به. وهنا تكمن صعوبة الدعوى في الحجر وغيره، كما أن التقرير الطبي الذي يؤخذ به لابد من أن يكون من مستشفى حكومي، ومصدّق من لجنة طبية».

• الإغلاق الفوري" للمطاعم التي تحجب رؤية أماكن تجهيز الطعام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

وجّه وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب أمانات المناطق والمحافظات بإغلاق المطاعم والمنشآت الغذائية المخالفة للبند الـ13 من لائحة المطاعم، الذي ينص على أن يكون الجدار الفاصل بين أماكن تجهيز الطعام وصالات تقديمه مكوناً من جزئين، الأسفل لا يزيد ارتفاعه على متر، على أن يكون الجزء العلوي من الزجاج الذي يسمح بالرؤية من خلاله، بهدف إتاحة الفرصة لرواد المطاعم والمطابخ والكافتيريات ومحال الوجبات السريعة لمشاهدة عملية إعداد وتجهيز الأطعمة والمشروبات.

وشدد وزير الشؤون البلدية والقروية على سرعة الإغلاق الفوري للمطاعم والمنشآت الغذائية المخالفة للقرار، بعد انتهاء المهلة التي منحت لها لاستكمال ما ورد في هذا البند، ومتابعة تنفيذ قرارات الإغلاق لحين تعديل أوضاعها.

ودعا أمناء المناطق والمحافظات إلى الاهتمام والمتابعة، للتأكد من تنفيذ جميع المطاعم والمنشآت الغذائية لما تتضمنه اللائحة، على أن يكون كل أمين هو المسؤول المباشر عن ذلك. وأوضح أنه تم تكليف وكالة الوزارة للشؤون البلدية بالقيام بجولات ميدانية دورية للتأكد من التزام الأمانات والبلديات بتنفيذ قرارات الإغلاق الفوري بحق المنشآت المخالفة.

وأوضح المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام المتحدث باسم الوزارة حمد بن سعد العُمر أن توجيهات الأمير منصور بن متعب للأمانات تمثل استجابة سريعة لما تم تداوله أخيراً عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان: «صرخة مواطن»، الذي تضمن مناشدة لإصدار قرار بتكليف الأمانات والبلديات بإلزام المطاعم والكافتيريات ومحال الوجبات السريعة بتركيب كاميرات مراقبة في مواقع تحضير الطعام بهدف كشف أية مخالفات.

الرياض: ضبط 8757 متسولاً خلال العام الماضي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت شرطة منطقة الرياض أن جهود اللجنة الأمنية لمكافحة التسوّل التي تقودها إدارة الضبط الإداري قبضت خلال العام الهجري الماضي على 8 آلاف و775 متسولًا ومتسولة. وكشف التقرير الإحصائي الصادر عن اللجنة الأمنية لمكافحة التسول اليوم (الأحد)، عن أن 70 في المئة من إجمالي المقبوض عليهم (أجانب) معظمهم من الرجال والأطفال، وبلغ عدد المقبوض عليهم من الجالية اليمنية 3938 ما بين رجال ونساء وأطفال. وأشار إلى أن 2260 من المقبوض عليهم (مواطنين) ما بين رجال ونساء وأطفال، فيما بلغ عدد الإثيوبيين 1096 متسولاً ومتسولة، و 710 متسولين ومتسولات من أبناء الجالية النيجيرية. ولفت إلى أن قائمة المقبوض عليهم ضمت 300 متسول باكستاني، و 220 هندياً، و115 أردنياً معظمهم نساء، و67 سورياً وسورية، فيما بلغ المقبوض عليهم من الجنسيات الأخرى 51 متسولاً ومتسولة.

"وزارة المالية" تكذب إشاعة خفض الرواتب والبدلات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - هليل البقمي
أكدت وزارة المالية السعودية عدم صحة ما تداولته مواقع التواصل الاجتماعية والأوساط الشعبية أخيراً عن نيتها خفض أجور موظفي الدولة وتقليص البدلات، مؤكدة أنه لا صحة لهذه المزاعم التي تأتي في الوقت الذي ينتظر فيه السعوديون نتائج دراسات تقوم بها جهات حكومية لرفع سلم رواتب الموظفين الحكوميين، ومساواتها برواتب موظفي القطاع الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي.
وأكد مصدر مسؤول في وزارة المالية، في بيان بثته وكالة الأنباء السعودية أمس، أن لا صحة مطلقاً لما يتداوله بعضهم في مواقع التواصل الاجتماعي من أن الحكومة تحاول تقليص الرواتب والأجور والبدلات.
وقال: «لم يرد على لسان وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف أو أحد مسؤولي الوزارة أي تصريح حول ذلك». ويأتي نفي وزارة المالية بعدما تم تداول الإشاعة على نطاق واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية، إذ نسب مروجو الإشاعات خبر الخفض لوزير المالية شخصياً، موضحين أن العساف عزا التقليص إلى انخفاض أسعار النفط. وعلى رغم عدم ثبوت نسبة الخبر إلى أي مسؤول بوزارة المالية في حينها إلا أن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي أطلقوا العنان لتعليقاتهم، مبدين تذمراً وسخطاً من الوزارة.
وبرز قرار سابق لوزارة المالية برفع الحد الأعلى لقيمة سيارات مسؤولي الدولة من شاغلي مرتبتي وزير والممتازة كواحد من أكثر القرارات التي أثارت حفيظة المغردين الذي يرونه «غير مبرر».

بعد أن ثبت أن 25٪ من سكان السعودية يعملون لإعالة ال75٪

عادلة بنت عبدالله ل "الرياض": لجنة استشارية لتوسيع عمل المرأة والحد من العراقيل أمامها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008095

الرياض - أسمهان الغامدي

أبلغت الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود "الرياض" أنها تعمل ووزارة العمل في لجنة استشارية توجيهية، شكلتها الوزارة لتوسيع عمل المرأة وجعلها يداً عاملة في المجتمع، مبينة أنهم يعملون على وضع خطوات مدروسة وواضحة تحدد متطلبات تراخيص العمل للمرأة من المنزل، وهذا سيساعد العديد من السيدات اللاتي يرغبن بالإنتاج من منازلهن، ولكن بمعايير جيدة تحفظ حقوق المستفيد من هذا المنتج.

وزادت سموها أن هذه الخطة جاءت بعد أن رصدت وزارة العمل العديد من العراقيل التي تواجه المرأة في مجال الاقتصاد والاستثمار من قبل بعض الجهات الحكومية على الرغم من أن المرأة السعودية وخاصة في السنوات الماضية قفزت قفزات نوعية، وأصبح لديها ثقة بالنفس لجرأة محمودة للدخول في شتى المجالات التي كانت مقصورة في السابق على الرجل، إضافة إلى أنها تمكنت من أن تكون معيلة لنفسها وتتحمل مسؤولية أسرتها مثلها مثل أخيها الرجل. وأبانت سموها أن وزارة العمل تعمل على خطة تدريجية لتمكين المرأة اقتصاديا وإشراكها كيدٍ عاملة في شتى المجالات، وخاصة المشاريع التي من المنزل وعن بعد، كما أن مشاريع المرأة عن بعد ومن المنزل لا تدخل ضمن الاقتصاد المحلي، وذلك بسبب عدم إدراج تلك المشاريع أو الترخيص لها، وهذا اجحاف في حق الدولة، وسيتم تنسيق ذلك لضمان حق المرأة والمستهلك.

مؤكدة في ذات السياق أن مشاريع المرأة من المنزل لم تعد مقصورة على صناعة المأكولات والخياطة، بل أصبح لدينا مشاريع في مجال هندسة الديكور والترجمة والسياحة وخلافه، وكل ذلك غير محسوب للأسف.

وأضافت سموها إلى أن وزارة العمل بالتعاون مع جميع أجهزة الدولة تعمل على خلق توازن في اقتصاد الأسرة حيث أنه مؤخراً كان 25% من سكان السعودية يعملون لإعالة ال 75%، وبعد تمكين المرأة اقتصاديا اختلفت هذه النسبة واقتربت من الموازنة التي تطمح لها الدولة، خاصة وأن الجميع يطمح إلى أن يكون اقتصاد الأسرة قائما على كل فرد بها وليس كالسابق، مشددة على أن المرأة بحاجة لجهد إضافي لتثبت نفسها في عجلة الاقتصاد وفي المجتمع.

قالوا إن تأكيد الملك:إخلاص ودقة بلا تراخٍ ..

الشورى يستقرئ أرقام الميزانية ويلوّح: دورنا الرقابي مستمر لمستقبل واعد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008148

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

بارك أعضاء مجلس الشورى ميزانية المملكة للعام المالي 361437، التي أقرها خادم الحرمين الشريفين يوم أمس الخميس، مؤكدين في حديثهم لـ» الرياض» بأن المجلس سيتابع من خلال تقارير الأجهزة الحكومية السنوية وممارسة دوره الرقابي والتنظيمي تعزيز وتفعيل ما ركزت عليه بنود الميزانية التي أعلنت أمس, وما تتطلبه المرحلة من الشفافية في التخطيط للمشاريع، ومتابعة مراحل تنفيذها بما يحقق تطلعات القيادة الرشيدة والصالح العام في النهوض بكافة القطاعات الخدمية لأجهزة الدولة ومؤسساتها.

د. عبدالله نصيف

د. نصيف: وعي المواطن هو الرهان والواقع محك للمشاريع بعيداً عن الفرقعات الإعلامية

وأشار العضو الدكتور عبدالله نصيف إلى وعي المواطن بأداء الميزانية على أرض الواقع وقالوا بأنه يميز ماهو فرقعات إعلامية يطلقها بعض التنفيذيين ولا يجد لها المواطن أثرا، وسيقوم بدوره عبر القنوات الرسمية في متابعة المشاريع التنموية التي نعاني من تعثر الكثير منها ومن سوء تنفيذ البعض منها إن تم تنفيذه، مؤكدين بأن الميزانية ليست ما يسمع من مليارات ولكن ما نراه متحققاً على أرض الواقع، وعبر أعضاء عن تطلعاتهم إلى قدر كبير من الشفافية والضبط والمساءلة في متابعة الصرف وكفاءة المنجز، بما يحقق تطلعات القيادة والشعب.

د. آل ناجي: الميزانية تؤكد نهج الملك وحرصه على مصالح وطنه وتحقيق آمال وتطلعات شعبه

د. محمد آل ناجي

وثمن د. محمد آل ناجي تأكيد الملك عبدالله بن عبدالعزيز على جميع الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية كافة مسؤولية تنفيذ المشاريع والبرامج التي تضمنتها الميزانية, وأداء الأعمال الموكلة إليهم بكل إخلاص ودقة ودون تراخ أو تقصير تجاه الوطن والمواطنين وتنبيهه على الحرص على كل ما من شأنه خدمة المواطنين وتحسين الخدمات المقدمة لهم، والتنفيذُ الدقيق والكفْءُ لبرامج ومشاريع الميزانية، وما تمّ إقراره من مشاريعَ وبرامجَ لهذا العام المالي والأعوام الماضية، وما يُسْهِمُ في استدِامةِ وضْعِ المالية العامة القوي، وأن تعطى الأولويةُ في العام المالي القادم لاستكمالِ تنفيذِ المشاريع المقَرّة في الميزانياتِ السابقةِ، وهي مشاريعُ كبيرة، ليؤكد نهجه - أيده الله - وحرصه على مصالح وطنه وتحقيق آمال وتطلعات شعبه، معبراً د. آل ناجي عن سعادته بميزانية الدولة وما حملته من عطاء للوطن والمواطن بقيادة خادم الحرمين الشريفين.

د. عبدالله العتيبي

نائب اللجنة الصحية بمجلس الشورى أ. د. عبدالله بن زبن العتيبي تحدث لـ «الرياض» وبارك الميزانية واعتبرها منجزا جديدا يضاف لمنجزات قائد مسيرة الإنماء والإصلاح ورفاهية المواطن ومكافحة الفساد الملك عبدالله بن عبدالعزيز مؤكداً أنها لا تعاني من قصور بل إنها توسعت منذ توليه إدارة البلاد، وقال بأن التقصير يكمن في بعض الجهات الحكومية الخدمية حينما لا يحسن بعض المسؤولين التعامل مع المبالغ الضخمة التي تخصص لهم، وأكد على ضرورة تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة على جميع الوزارات وخاصة الخدمية منها خاصة وأن الأرقام القياسية للميزانية تشير إلى أننا مقبلون على مرحلة كبيرة من التطور والنماء والرخاء، وشدد على توفير المعلومات بشفافية كبيرة وواضحة لمجلس الشورى وللجهات الرقابية وقيام هذه الجهات بالمساءلة المباشرة عن كل مشروع كفيل بإذن الله لتحقيق منجزات تسهم في تقدم هذا الوطن وتطوره.

ومضى العتيبي بتأكيده على أن ما تضمنته الميزانية يعكس حرص واهتمام حكومة المملكة بتحقيق التنمية المتوازنة في كافة المناطق وبمختلف القطاعات التي تلامس حاجة المواطن وبما يحسن مستوى المعيشة، والسعي بشكل إلى مواصلة سياساتها التنموية الرشيدة بالتركيز على الاستثمار في الإنسان، وإنجاز المشاريع العملاقة في التعليم والصحة والشأن الاجتماعي بما يضمن تنمية مستدامة، وقال إن المجال الصحي من المجالات التي تحظي باهتمام كبير وتسعي الدوله من خلالهً الي توفير الأمان الصحي والتوسع في تقديم الخدمات الصحية العامه منها والتخصصية ومن المهم النظر في تأهيل الكوادر الطبية والصحية والتركيز علي التخصصات التي يعاني المجال الصحي من شح كبير فيها بالتعاون مع الهيئة

السعوديه للتخصصات الصحية عبر زيادة برامج شهادات الاختصاص السعودي والتوسع في قبول المتدربين فيها وتضييق الفجوة الموجودة حالياً فيما يتعلق بنسبة الكوادر الطبية الي نسبة المواطنين.
د. العتيبي يؤكد على ضرورة تطبيق مبدأ المحاسبة وتوفير المعلومات بشفافية للشورى وللجهات الرقابية

ودعا العتيبي وزارة الصحة إلى الاهتمام المباشر من خلال سعيها للتوسع في انشاء مراكز الرعاية الصحية الأوليه والتي تجاوزت 2000 مركز، بتوفير الإمكانيات الطبية من أجهزه وكوادر متخصصة تساعد في تخفيف الضغط علي المستشفيات العامة والتخصصية وتسهم في نقلة نوعية نحو تحقيق الأهداف المنشودة من إنشائها وقال»التوجيه السليم لبنود الميزانية سيسهم بإذن الله في تحقيق الفائدة والهدف المخطط له في خطة التنمية التي بذل فيها جهد كبير لترسم مستقبلاً واعداً لما يجب ان تكون عليه الخدمات الصحية في المملكة».

بعد فوزها بجائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز

مختصون يشيدون بإجراءات وزارة العدل في العمل الاجتماعي والأسري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008206

الرياض - أسامة الجمعان
أشاد عدد من المختصين بالعمل الاجتماعي بحصول وزارة العدل على جائزة الاميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي وذلك في دورتها الثانية (1435-2014) بعنوان:(التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمطلقات والمعلقات والأرامل) للجهود التي قامت بها الوزارة في تقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية للمستفيدين من خدماتها في كافة القطاعات العدلية للمساهمة في ايجاد الحلول للقضايا الاجتماعية والأسرية.
فهد البكران
ونوه المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي لوزارة العدل فهد بن عبدالله البكران برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله حفل جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز لتكريم الفائزين من الجهات والأفراد للتميز في العمل الاجتماعي وتشريف سمو الأمير مقرن بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء حفل التكريم نيابة عنه أيده الله. وأوضح البكران بمناسبة حصول وزارة العدل بجائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز في مجال الخدمات الاجتماعية والأسرية أن الجائزة تعد تثمينا مهما لجهود "العدل" في برامج الخدمات الاجتماعية وتضاف إلى الجوائز السابقة التي فازت بها في مجال التقنية ونقل الملكية العقارية وغيرها. مؤكداً أن الوزارة قد أولت الجانب الاجتماعي والأسري حيزا مهما ضمن أهدافها واستراتيجياتها، حيث استحدثت الوزارة مكاتب للخدمة الاجتماعية في كافة محاكم المملكة للمساهمة في تقديم المساعدة الاجتماعية والإرشادية للمستفيدين من أفراد أو أسر لاسيما في مجال النزاعات الزوجية والتدخل في قضايا العنف والعضل وغيرها من المشكلات الاجتماعية.
وأفصح البكران أن وزارة العدل بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء قد أصدرا عددا من القرارات والمبادرات التي تصب في صالح المرأة المطلقة والحاضنة على وجه الخصوص، ومن ذلك القرار الذي يقضي بإلزام المحكمة ناظرة قضية الحضانة أن يتضمن حكمها للمطلقة المحكوم لها بالحضانة حق الولاية على المحضون، ما يهيئ لها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية، ما عدا السفر بالمحضون خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك فيما إذا كان الحاضن غير الولي وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة

المسائل المستعجلة وفقاً للمادتين (205 206) من نظام المرافعات الشرعية. من جانبه عبر مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود عن سعادته بفوز برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية بوزارة العدل بجائزة الأميرة صيتة للعمل الاجتماعي في دورتها الثانية.

د. ناصر العود

وأوضح الدكتور العود أن برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية في الوزارة تبنى العديد من البرامج والمشروعات المقدمة للمجتمع عموما وفئة الأرامل والمطلقات على وجه الخصوص من أهمها تقديم المشورة الاجتماعية والحقوقية للمرأة من خلال مكاتب نسائية مستقلة في محاكم الأحوال الشخصية من خلال الشراكات الاجتماعية مع عدد من الجمعيات المتخصصة والرفع بتنظيم صندوق لنفقة المطلقة وأبنائها والذي يدرس حاليا في الجهات التشريعية. كما عملت الوزارة على الرفع بمشروع ولاية المرأة الحاضن على أبنائها والذي تمت الموافقة علية من قبل المجلس الأعلى للقضاء، وكذلك التوجيه للمحاكم للتسريع في قضايا الحضانة والزيارة واعتبارها من القضاء المستعجل والذي غالبا ما يتم النظر فيه خلال نفس اليوم. كما عملت الوزارة على تبني مشروع مراكز الرؤية والزيارة في عدد من مناطق المملكة والذي يستهدف إنشاء دور لتنفيذ أحكام الرؤية والزيارة في أمكان مناسبة ومهيأة للمحافظة على مصلحة المحضون. وأشار العود إلي أن فوز برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية في وزارة العدل يأتي في ظل اهتمام ولاة الأمر حفظهم الله على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه المرأة المطلقة في المرافق العدلية، كما يأتي في ظل توجيه ومتابعة معالي وزير العدل الدكتور محمد العيسى الذي نجد منه كل الدعم والمساندة لتعزيز برامج العمل الاجتماعي في الوزارة وكذلك منسوبي الوزارة كافة والتي تكللت ولله الحمد بفوز برنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية بهذه الجائزة الغالية.

وأضاف العود بان فوز وزارة العدل بهذه الجائزة الغالية يتطلب بذل المزيد من الجهد والمتابعة ويحملنا مسؤولية كبيرة لتطوير البرامج الاجتماعية والأسرية في وزارة العدل للسعي للتخفيف من معاناة المراة على وجه الخصوص فئة المطلقات والأرامل وتذليل كافة المعوقات التي تواجههن في المرافق العدلية من خلال تبني المزيد من المشروعات المدروسة وكذلك التعاون مع الجهات المختصة. من جانب آخر أكد عدد من المختصين في العمل الاجتماعي أهمية حصول وزارة العدل على جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز الاجتماعي ويقول عضو هيئة التدريس بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية وكيل قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية الدكتور عبدالمجيد طاش نيازي أن اهتمام وزارة العدل بالجانب الانساني والاجتماعي انطلق من رؤية معالي الوزير لتطوير الاجراءات القضائية بالمملكة وإيمانه بأهمية هذا الجانب في التخفيف من معاناة المواطنين وتوفير سبل الراحة لهم وقد حرص معاليه على توفير كافة الامكانيات المادية والبشرية لتطوير البرامج والخدمات ذات الصلة بهذا الجانب وتميزها من حيث الحجم والنوعية، حيث يتضح ذلك جليا من خلال دعم معاليه المستمر والمتواصل لإدارة الخدمة الاجتماعية ومكاتبها في المحاكم ورعاية برامج تأهيل العاملين بها فجاء الفوز بالجائزة لتكليل الجهود بالنجاحات التي حققتها ادارة الخدمات الاجتماعية في فترات زمنية قصيرة. وبارك عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الدكتور إبراهيم عبدالله العثمان لمعالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى على فوز الوزارة ممثلة ببرنامج الخدمات الاجتماعية والأسرية.. بجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بن عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي في دورتها الثانية..مشيراً بأن فوز الوزارة بهذه الجائزة ليس بغريب على ما تقدمه الوزارة من خدمات متميزة... حققت من خلالها قفزات نوعية في خدمة المجتمع السعودي..

مساعد إبراهيم الطيار

وأوضح المستشار بالإدارة العامة للخدمة الاجتماعية بوزارة العدل مساعد بن إبراهيم الطيار إن حصول وزارة العدل على جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بن عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي إلا دليل على الدور الاجتماعي المميز الذي تقدمه الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية في المرافق العدلية من برامج الخدمات الاجتماعية والأسرية المقدم من وزارة العدل، فمن أبرز المشروعات مشروع مكتب الخدمة الاجتماعية في المحاكم التي تختص بالنظر في القضايا الحقوقية والأحوال الشخصية حيث تهتم مكاتب الخدمة الاجتماعية بالمحاكم بالقضايا ذات الصلة بالموضوعات الاجتماعية المرتبطة بالأسرة والأزواج، وكل ما يتضمنها من فروع مثل (الطلاق، الخلع، النفقة، الحضانة، العنف، سوء المعاملة، الزيارة..).

وكان الحفل تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظة الله كرم صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين وزارة العدل بحصولها على جائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في تميز العمل الاجتماعي، حيث تسلم معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى الجائزة من يد سمو ولي ولي العهد حفظه الله .

7688 من مستفيدي الضمان يتقدمون بطلبات لـ"خدمة وظفني"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
بدأ «الضمان الاجتماعي» في تفعيل خدمة ضمانية جديدة وهي «خدمة وظفني»، التي يعول عليها في دعم الأسر الضمانية ورفع مستواها المعيشي، حيث بلغ عدد المتقدمين حتى الآن 7688.
وقال مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي خالد بن دخيل الله الثبيتي: إن الخدمة تعد مساندة حقيقة للفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي من خلال قاعدة بيانا بدأت وكالة الضمان الاجتماعي في بنائها منذ أكثر من خمس سنوات عن المستفيدين وأبنائهم أو التابعين لهم القادرون على العمل لمساعدتهم في البحث عن وظيفة تناسب قدراتهم العلمية والعملية لدى سوق العمل في المملكة بالتواصل، وتبادل البيانات مع وزارة العمل وصندوق الموارد البشرية وغيرها من الجهات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة بالتوظيف. لتحقيق التكامل مع تلك الجهات بهدف خدمة المواطن الكريم ومنها خدمة «معًا نحسن»، التي أطلقتها وزارة العمل والموجهة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

"الاعتراض" يضيف 40 ألف مطلقة وأرملة بقوائم الدعم السكني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

محمد سعيد الشريف - جدة
أظهرت البيانات التفصيلية الذي أعدتها وزارة الإسكان لاستعياب أعداد جديدة من المستحقين لدعم السكني بعد فتح باب الاعتراض أن إجمالي المقبولين بلغ عددهم 754 ألف و 570 مستحقًا تمثل النساء المقبولات والمستحقات للدعم السكني نسبة لا تتجاوز 6% من إجمالي المقبولين.
وبحسب البيانات نفسها بلغ عدد النساء المقبولات نحو 40 ألف و 831 امرأة بينهن 29 ألف و 950 أرملة و 10 آلاف مطلقة من إجمالي عدد السيدات اللاتي قبلت وزارة الإسكان اعتراضهن.
وكشفت بيانات وزارة إسكان عن تصدر منطقة مكة المكرمة لأعداد المطلقات والأرامل المستحقات للدعم، حيث بلغ عدد المطلقات والأرامل المستحقات للدعم 3120 مطلقة و8105 أرملة وجاءت بعدها منطقة الرياض بما يقارب 2864 مطلقة و5903 أرملة ثم منطقة المنطقة الشرقية بـ 1249 مطلقة و3609 أرملة. كما أشارت البيانات إلى أن أقل مناطق المملكة

في أعداد المطلقات والأرامل المستحقات للدعم السكني هي منطقة نجران بـ 136 مطلقة إلى جانب منطقة حائل بـ 970 أرملة.
وفي نفس السياق أوضحت بيانات وزارة إسكان أن أعداد الأسر الذي سوف يشملها الدعم السكني هي 754 ألف و570 فردًا. وبحسب بيانات الوزارة فإنه تم تقسيمها إلى خمسة فئات وهي الفئة الأولى والمكونة من فردين إلى أربعة أفراد وقد كانت نسبتها في أعداد المشمولين في الدعم السكني مايقارب 40% وبلغ عدد المشمولين فيها 452 ألف و94 مستحقً.

682 ألف "عاطلة" يرفضن وظائف "حافز" ويطالبن بـ"الحكومية"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أنور محمد ـ جدة
كشفت إحصائية رسمية أن أكثر من 682 ألف باحثة عن عمل رفضن الالتحاق بالوظائف، التي عرضها عليهن برنامج «حافز» في القطاع الخاص، حيث أبدت نحو 417 ألف باحثة رغبتهن بالعمل بقطاع التعليم، فيما فضلن 265 ألف باحثة أخري التوظيف في القطاع الحكومي.
وبحسب تقرير برنامج التوظيف «حافز» زاد عدد الباحثات عن العمل لأكثر من مليون باحثة يمثلن 77% من إجمالي الباحثين عن العمل منهن 265 ألف سيدة يمثل نسبة قدرها 13% يرغبن العمل فى القطاع الحكومي و 417 ألف سيدة بنسبة 45% يرغبن العمل في قطاع التعليم، بينما 33% من أعداد الباحثات لديهن الرغبة في عمل آخر غير قطاع التعليم بإجمالي 674 ألف سيدة.
وكان عدد النساء العاملات في برامج التوظيف، التي سنتها وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة إلى نحو 454 ألف عاملة مع نهاية عام 2013 مسجلا ستة أضعاف ما كان عليه العدد خلال الثلاثين عاما الماضية، والذي لم يتجاوز عدد النساء العاملات في القطاع الخاص أكثر من 55 ألف سيدة.
وبين التقرير أن نسبة 49% من الباحثات عن عمل تتراوح أعمارهن بين 18 وأقل من 20 عاما بإجمالي 534 ألف سيدة وأن الحاصلات على شهادة جامعية تخطى 232 ألف سيدة يمثلن نحو 21% من العاطلات عن العمل بينما الحاصلات على الثانوية العامة تجاوز 343 ألف سيدة بنسبة 31% ليبقى 14% لمن يحملن تعليما متوسطا بإجمالي 175 ألف سيدة و16% لحاملات الشهادة الابتدائية.
وأظهرت بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن معدلات البطالة بين النساء بين عامي 2009 و 2013 ارتفعت من 28.4% إلى 34.8%، حيث تأرجح إجمالي عدد النساء العاملات في القطاع الخاص سنويا نحو 50 ألف عاملة قبل تفعيل مبادرات وزارة العمل لتوظيف السعوديين والسعوديات في حين تزايد العدد بشكل جوهري بعد برنامج نطاقات وتفعيل برامج عمل المرأة في القطاع الخاص ليصل إلى 55.6 ألف عامل في عام 2010 ثم إلى 99.4 ألف عاملة في عام 2011 ثم إلى نحو 215.8 ألف عاملة في عام 2012 لكن الرقم ارتفع إلى 410 عاملة تقريبا في عام 2013.
ولفت التقرير إلى أن هناك أكثر من 20 برنامجا معظمها لعمل المرأة في مختلف القطاعات منها التعليم والمستلزمات النسائية والمصانع وتطوير آليات عمل المرأة مما يساعد في مضاعفة أرقام التوظيف النسائي مشيرا إلى أن نظام العمل لا يفرق بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والامتيازات وأحقية المرأة في العمل فيما عدا الأعمال التي لا تتناسب وطبيعتها حيث حددت الوزارة 25 طبيعة عمل خاص فيما يتعلق باشتراطات توظيف النساء في المصانع.
ولفت التقرير أيضا إلى أن برنامج ساند يعد أحد البرامج الرامية إلى تعزيز الأمان الوظيفي لدى موظفي القطاع الخاص والبالغ عددهم نحو 1.5 مليون موظف، مما يمهد هذا القرار إلى إيجاد فرص عمل للسعوديات خاصة أن وزارة العمل

بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية باعتبارهما الجهتين المناط بهما توظيف الباحثين والباحثات عن عمل، قد حرصا على تهيئة بيئة العمل الآمنة، وتطوير أداء المرأة السعودية لتمكينها من المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعها بما يتوافق مع ضوابط وأنظمة العمل في المملكة، وبما يحقق لها التوازن بين واجباتها الأسرية والتزاماتها التنموية.
ومنذ انطلاق برنامج «نطاقات» استمرت الوزارة في تطويره ليستجيب لحقائق السوق، حيث ازداد عدد الأنشطة من 46 نشاطًا إلى 51 نشاطًا. ثم جاء التطوير الجوهري التالي لينتقل بنطاقات من الطابع الكمي، الذي كان لازمًا في البداية لمعالجة حجم البطالة، إلى الطابع الكيفي الذي بدأ في الأخذ بالأجور في عين الاعتبار.

تطبيق نظام الوكالات الإلكتروني في254 كتابة عدل ومحكمة

صيغة جديدة لبرنامج التمويل الإضافي تضمن حقوق المواطن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Con20141229743648.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أوضح رئيس لجنة تطوير أنظمة كتابات العدل الإلكترونية بوزارة العدل الشيخ خالد التويجري، أن الوزارة أقرت برنامج التمويل الإضافي بصيغة جديدة تضمن حقوق المواطن بالاتفاق مع صندوق التنمية العقارية والبنوك التجارية، مبينا أن هذه الصيغة تتضمن تسجيل العقار باسم المواطن المستفيد بصفته مالكا ثم يرهن العقار لصالح الصندوق والبنك التجاري، كضمان للقرض، ومؤكدا تسجيل صكوك جميع العقارات الخاضعة لبرنامج التمويل الإضافي، باسم مالكيها من المواطنين، ويحق للصندوق أو البنك الحصول على صورة من الصك.
وأضاف في تصريح لـ«عكاظ» أن نحو 125 من كتابات العدل الأولى تعمل بنظام الإفراغات (نظام العقار الإلكتروني) الذي يتلافى الازدواجية، ويستخدم نظام الإفراغات التقنية الإلكترونية ضمن إجراء عملية التوثيق ويتم خلاله تسجيل كل ما يتعلق بالثروة العقارية ونقل الملكية سواء بيعا كاملا أو جزئيا أو هبة أو رهنا لصناديق الإقراض الحكومية وكذلك إنهاء إجراءات إفراغ منح الأراضي بأنواعها.
وبين أن النظام العقاري الإلكتروني يرصد المؤشرات العقارية ارتفاعا أو انخفاضا وفقا لفترات زمنية محددة ويحصي عملية الإفراغات التي تتم وحركة العقار أسبوعيا حيث تصدر إدارة تقنية المعلومات تقريرا أسبوعيا للمؤشر العقاري.
وختم الشيخ التويجري تصريحه موضحا أن الوزارة أنهت الإجراءات الفنية والتقنية وبدأت بتطبيق نظام الوكالات الإلكتروني في 254 كتابة عدل ومحكمة كان آخرها كتابة عدل الرين التابعة لمنطقة الرياض، في حين تم تطبيق النظام العقاري الإلكتروني في 125 كتابة ومحكمة كان آخرها كتابة عدل تمير التابعة للمنطقة ذاتها.

.. و"نزاهة" تحقق في شكاوى سكان الرميدة ضد الأمانة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Con20141229743658.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

فتحت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» عينها على أمانة الطائف بعد ورود بلاغات وشكاوى وتظلمات إليها من سكان حي الرميدة يطالبون فيها بإيصال التيار الكهربائي ومنع استغلال مكتب هندسي عهدت الأمانة إليه الكثير من أعمال الكروكيات، الهندسية في المحافظة.

وقالت «نزاهة» في خطاب وجهته لأمانة الطائف (اطلعت «عكاظ» على نسخة منه) أنها تلقت عدة بلاغات من مجموعة من المواطنين مفادها أنه تمت الموافقة على إيصال خدمة التيار الكهربائي لسكان مخطط الرميدة بالمحافظة، وطلبت الأمانة من سكان المخطط تنفيذ الاشتراطات اللازمة ومنها إحضار «كروكي» من أحد مكاتب الاستشارات المساحية، إلا أنه لم يتم إيصال الخدمة لهم رغم إحضارهم الكروكي المطلوب، وبعد مضي ما يقارب السنة طلب منهم إعادة التقديم وإحضار (كروكي) تنظيمي جديد من نفس المكتب، مما ألحق أضرارا بهم، كما تضمنت البلاغات أن الأمانة لم تقم بتنفيذ مخطط تهذيبي يتوافق مع المباني القائمة فيه وفق ما جاء بخطابها رقم (23810) وتاريخ: 1434/12/2هـ.

وتضمن خطاب «نزاهة» المطالبة بالتحقق من مدى صحة ما ورد في البلاغ ورؤية الأمانة في هذا الشأن، وتزويدها بنسخة من خطاب الأمانة رقم (22810) وتاريخ: 1434/12/2 الموجه لوزارة الشؤون البلدية والقروية مع مراعاة ما أوجبته المادة (الخامسة/3/ج) من تنظيم الهيئة المؤكد عليها بالأوامر الملكية رقم (7816) بتاريخ 1433/2/1هـ ورقم (37993) بتاريخ: 1433/8/14هـ ورقم (479) بتاريخ 1432/2/8 ورقم (2976) بتاريخ: 1435/1/22 والأمر السامي رقم (1249) بتاريخ: 1435/4/4هـ.

وكان عدد كبير من سكان الرميدة قد احتشدوا أمام مكتب أمين الطائف المهندس محمد المخرج الشهر الماضي مطالبين بإنقاذهم مما وصفوه بإهمال الحي والعديد من المطالب التي تقدموا بها.

برنامج لنقل ذوي الظروف الخاصة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=210285&CategoryID=5

بريدة: موسى العجلان

أطلقت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة القصيم ممثلة في إدارة شؤون المعلمين، برنامج "نقل ذوي الظروف الخاصة"، الذي يعد أول برنامج إلكتروني من نوعه على مستوى المملكة، ويهدف إلى التيسير على المعلمين والمعلمات بتقديم طلباتهم دون الحاجة لمراجعة الإدارة، ومن ثم متابعة الطلب حتى معرفة نتيجته، إما بالقبول ومن ثم رفعه للوزارة، أو استبعاده بسبب عدم تحقق الشروط والضوابط المحددة.

ودشن المدير العام للإدارة عبدالله الركيان البرنامج أمس، مقدما شكره وتقديره لكافة العاملين على تحقيق مثل تلك البرامج العملية والمهنية، التي تساعد على تحريك عجلة المعاملات وتدويرها التدوير الدقيق والمنتظم، الأمر الذي يحقق معادلة النجاح والتميز لكافة الخطط والبرامج. وأكد الركيان أن تميز وتفرد إدارة شؤون المعلمين بمثل تلك النقلات النوعية في طرق التعامل مع المراجع والمستفيد، تأتي تأكيداً على المهنية التي يتصف بها الزملاء، وهو أمر سبقوا فيه كافة الإدارات التعليمية على مستوى المملكة.

من جانبه، أشار المساعد المدرسي، رئيس لجنة الظروف الخاصة عبدالرحمن الصمعاني، إلى أن لجنة الظروف الخاصة تتابع التطورات والتعديلات المستمرة بشأن ضوابط النقل، من خلال الاجتماعات الشهرية المجدولة، إضافة للاجتماعات الطارئة، ودراسة الحالات.

وأوضح مدير شؤون المعلمين عبدالرحمن المجحدي، أن البرنامج الإلكتروني الخاص بحركة ذوي الظروف الخاصة وتنقلاتهم يأتي استكمالاً لعدد من البرامج التطويرية الهادفة إلى تسهيل وتقنين عمليات التقديم والمتابعة لكافة المستفيدين من النظام، مضيفا أن البرمجيات الحاسوبية التي أطلقتها إدارة شؤون المعلمين وبلغت 8 برامج جميعها تحمل معززات الدقة والوضوح والشفافية. وبين المجحدي أن البرنامج الإلكتروني يتضمن كافة استفسارات وتساؤلات المتقدمين، لاحتوائه على مخزون معرفي ومعلوماتي خاص بضوابط وشروط ومتطلبات التقديم على الظروف الخاصة، وهو الأمر الذي يختصر على المتعاملين معه الكثير من الجهد والوقت.

نحو ميثاق وطني لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/12/29/1271914

جعفر الشايب

خلال السنوات الماضية، تم القيام بمجموعة خطوات تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر الثقافة الحقوقية في المجتمع من خلال عديد من البرامج والفعاليات والأنشطة، منها إنشاء مؤسستين تعنيان بحقوق الإنسان، والمشاركة بفعالية في برامج المنظمات الدولية والالتزامات القانونية تجاه الاتفاقيات الدولية.

وعلى الرغم من مجمل هذه الجهود، إلا أن الرأي العام المحلي لا يزال يرى في كل هذه الجهود محدودية في الفاعلية والتأثير، مقارنة بما هو موجود في دول أخرى، وبسبب تزايد الوعي الحقوقي، وسعة إطار مجالات حقوق الإنسان، وضعف العلاجات للحالات الموجودة وتراكمها.

المبادرات التي أطلقها عديد من المحامين والحقوقيين للمطالبة بتحسين وتقنين حقوق الإنسان بحاجة إلى إعادة صياغة وطرح متواصل، وتشكيل إجماع وطني حولها حتى يمكن أن تتحول إلى ميثاق جمعي يتناول مختلف قضايا حقوق الإنسان لتضمينها ضمن أي مشروع حقوقي وقانوني قادم.

إن مثل هذه المبادرة تنطلق من إقرار تأصيل هذه الحقوق الفردية والجماعية وتحويلها إلى منظومة قانونية مؤصلة في مختلف مصادر التشريعات، وإعطاء المجتمع الحق في المشاركة العادلة والحرة لتأكيد استدامة ونجاعة السياسات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ينبغي أن تنطلق هذه المبادرة من ذوي الخبرة والتجربة من المجتمع المدني أفراداً ومؤسسات، بالتنسيق والتعاون المشترك مع الجهات الرسمية المعنية في مختلف أجهزة الدولة دون أن تخضعها لتوجهاتها، حتى تكون معبرة عن تطلعات المواطنين وتهتم بضمان حقوقهم وصيانتها.

ولكون حقوق الإنسان مسؤولية جماعية مشتركة وتهدف إلى إيجاد آليات مناسبة لرعاية الحريات الشخصية وضمان المواطنة الكاملة وتحقيق الإدماج الكامل لكل أبناء المجتمع، فإن إشراك مختلف الفرقاء في هذا الجهد الوطني يعتبر أساساً لنجاحه كي يعبر عن مشتركاتهم وقضاياهم.

وحتى يحقق مثل هذا الميثاق أغراضه وأهدافه، فإنه من اللازم أن يكون شاملاً لمختلف أبعاد وقضايا حقوق الإنسان التي ترد عادة في مختلف المواثيق كالحق في الحياة الكريمة، والحق في الحماية والأمان، والحق في الاختيار الحر، والحق في المساواة وعدم التمييز، والحق في المواطنة والمشاركة، والحق في التنمية الإنسانية، والحق في حرية التفكير والإبداع، والحق في بيئة سليمة.

يمكن أن تشكل وثيقة وطنية كهذه أرضية مناسبة لتعزيز الكرامة الإنسانية والحد من مختلف أشكال التهميش والإقصاء وتوسيع مساحة الحريات العامة، كما أن من شأنها – في حال تحولها إلى برنامج عمل – المساهمة في بناء مجتمع يحترم التعددية والحق في الاختلاف وينبذ العنف والتمييز والإقصاء.

ومن أجل ضمان نجاح وفاعلية مبادرة الميثاق الوطني لحقوق الإنسان، فإن ذلك يتطلب إحداث مؤسسات حقوقية لحماية حقوق الإنسان، وضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتمكين المؤسسات الأهلية من حماية حقوق أعضائها.

إن وثيقة وطنية كهذه يمكن أن تكون مرجعاً للقيم المشتركة التي توحد المجتمع، ووسيلة لتطوير الخطاب الثقافي والتربوي. كما أن بإمكانها أيضاً أن تسهم في القفز بالضمانات الحقوقية لمستويات متقدمة، وتفعيل عديد من البرامج والاتفاقيات التي وقعت عليها الدولة، كما أنها ستخلق حالة من الفاعلية في مختلف الأوساط الحقوقية والاجتماعية.

تداركوا صندوق التقاعد !

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Con20141229743718.htm

محمد أحمد الحساني

قرأت، في الآونة الأخيرة، تقريرا صحفيا حول وجود عجز في صندوق التقاعد المدني والعسكري بسبب عدم تغطية الإيرادات السنوية للمصاريف، مما يضطر الصندوق لتغطية ذلك العجز عن طريق الاحتياطي الذي كونه عبر عشرات السنوات، وجاء في تقرير الصندوق أن جميع ما يودع فيه باسم الموظفين، مدنيين كانوا أم عسكريين، منذ التحاقهم بالوظيفة حتى تقاعدهم لبلوغ السن النظامي للتقاعد لا يغطي سوى اثني عشر عاما من معاشات كل متقاعد، وأن تلك المدة تغطي بعد ضم جميع ما نتج عن أقساط المتقاعد من أرباح اكتوارية، وأن الصندوق يظل يصرف لنسبة كبيرة من المتقاعدين لمدة سبعة وعشرين عاما، وقد تصل إلى ستة وثلاثين عاما بعد التقاعد، ولا سيما إذا كان تقاعدهم مبكرا مثل عشرات الآلاف من المعلمين والعسكريين.

والواقع أنني لم أفاجأ بما جاء في تقرير صندوق التقاعد المدني العسكري؛ لأن هذا العجز حصل في صندوق التقاعد الأمريكي قبل ما يزيد على عشر سنوات، حتى اضطرت السلطات الأمريكية إلى رفع نسبة الاستقطاع لصالح الصندوق من عشرة في المائة إلى خمسة عشرة في المائة لكل من الموظف العامل وجهة العمل، فتكون نسبة الاستقطاع لديهم قد وصلت بعد عملية الرفع إلى ثلاثين في المائة مقابل ثمانية عشر في المائة في بلادنا يدفع الموظف نصفها والباقي تدفعه وزارة المالية.

وكان سبب حصول ذلك العجز في الصندوق الأمريكي هو أن متوسط الأعمار في أمريكا قد ارتفع خلال النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي بما يزيد على عشر سنوات، فأصبح المتقاعدون يعيشون أكثر من ذي قبل ويظلون يتقاضون معاشات تقاعد لمدة ثلاثين عاما في المتوسط، مما أدى إلى عدم تغطية الواردات للمصروفات، فكان قرار رفع نسبة المستقطع شهريا لصالح الصندوق الأمريكي الذي يبذل جهده لتنمية موارده عن طريق وضعها في استثمارات مأمونة مضمونة حتى لو كانت أرباحها متواضعة مقارنة بغيرها من الاستثمارات التي يقوم بها رجال الأعمال.

وبالنسبة لنا، فإن متوسط الأعمار ـ حسب علمي ـ قد ارتفع خلال السنوات الخمسين الماضية نحو تسعة أعوام؛ لأنه كان في حدود خمسة وخمسين عاما، فأصبح أربعة وستين عاما، وهذا المتوسط مرتبط ـ بعد إرادة الله ـ بأمور منها تحسن الرعاية الصحية والغذاء وغيرها من الأمور التي تؤدي عادة إلى ارتفاع في متوسط الأعمار في أي بلد وعلى نقصه في بلد آخر؛ لأن هذا المتوسط في بعض دول أفريقيا لا يتعدى خمسة وثلاثين عاما بسبب المجاعات والأمراض والحروب وانعدام أو ضعف الرعاية الصحية، بينما وصل المتوسط في اليابان إلى نحو ثمانين عاما وفي أمريكا إلى سبعين عاما.

وما أرجوه هو أن يتم التقليل قدر الإمكان من التقاعد المبكر، وأن يعمل الصندوق على تنمية موارده في استثمارات آمنة، وألا يضطر ذات عام إلى رفع نسبة المستقطع من رواتب الموظفين ـ مدنيين وعسكريين!.

رفقا بالمعلمات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/12/29/article_918628.html

علي الجحلي

اشتغل المجتمع بالقرار الذي صدر الأسبوع الماضي، بخفض أيام عمل المعلمات في المناطق النائية. القرار يهدف للتقليل من قلق المعلمة وإرهاقها بإعطائها الفرصة للعمل قرب منزلها يومين في الأسبوع.

هذا ليس الحل النهائي للمشكلة، فالمعلمات المعيّنات حديثاً ستظل حياتهن مزعجة طالما بقيت الواحدة مضطرة للسفر بعيداً عن أسرتها، ولو لثلاثة أيام في الأسبوع. هذا يعني أن هناك مَن سيضطر إلى مرافقة ابنته، وهي الإشكالية الإضافية التي تجعل المعاناة جماعية.

لعل حوادث السيارات الناتجة من طول المسافات وتكرار المسار بشكل يومي وأوقات التحرك والعودة، كانت عاملا أهم في صدور قرار كهذا، لكننا بحاجة إلى المزيد من الإجراءات التي تضمن أمن وسلامة وكرامة معلماتنا.

يتجلى الإجراء التالي في تكليف الشركات المتخصصة لتنفيذ عمليات النقل بالشكل الأفضل والآمن للمعلمات، ولعل تجربة شركة أرامكو السعودية التي تعاقدت مع شركة متخصصة بشروط ومواصفات قياسية تكون مؤشراً تعتمد عليه الوزارة في إبرام عقود نقل المعلمات.

تأتي المرحلة الثالثة من الحلول لمشكلة كهذه، وهذا مقترح من محدثكم يتكون من فقرتين مهمتين:

الأولى، هي تعديل تصاميم المدارس في المناطق النائية بحيث تضم عدداً كافيا من الوحدات السكنية للمعلمات المعيّنات في تلك المناطق، بحيث تتحوّل إلى مصدر جذب في نواحي التصميم والتنفيذ والخدمات.

تلك "الفلل" أو الوحدات السكنية ستكون أضمن لحياة كريمة لمَن تعمل في هذه القرى، إذا علمنا أن الأسر في تلك المواقع تتميّز بالكرم والتقدير لمَن يخدمون فيها من المتخصصين في الصحة والتعليم.

أما الأخرى، فتخدم المناطق البعيدة فعلاً عن الخدمات التي يصعب أن تعيش فيها المعلمة السعودية، أي الأقل جذباً. تلكم المواقع يمكن أن تخدم بشكل أفضل من خلال المدارس الخاصة التي تنشئها شركات تعمل في المجال وتحوز رضا الوزارة من ناحية الكفاءة وجودة المخرجات.

هنا تقوم الوزارة بضمان عدد معين من الطالبات للشركة وتدفع الوزارة الرسوم الدراسية، وتعطى الشركات فرصة التعاقد مع معلمات في حال عدم توافر الكوادر الوطنية. بهذا تضمن الوزارة تقديم الخدمات التعليمية بتكلفة تقارب تكلفتها وتدعم عملية التخصيص في القطاع بطريقة مناسبة.

غني عن القول إن التعاقد مع الوافدات بالنسبة للمدارس داخل المدن سيقيد بشكل كبير عند تنفيذ هذه الجزئية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 ربيع أول 1436هـ - 29 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141229/Cartoon201412296185.htm